الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإعلام في البيئات غير الآمنة (ضيق مساحة الرأي)

د. جليل وادي
اكاديمي

ما ان سجل العنف بأشكاله المختلفة حضورا واضحاً في المشهد العراقي، وما رافقه من تداعيات سياسية، حتى انعكس ذلك على طبيعة الرأي ومساحته واسماءً فاعليه في الصحافة العراقية، ذلك ان الرأي السياسي الذي شهد اتساعاً قبل هذه المدة سرعان ما انحسر تحسباً من ان يطول العنف اصحابه، بخاصة ان الانفعال الذي اتسم به الحراك السياسي جعل الصحفيين يترددون فيما يرغبون بايصاله الى الجمهور، وبأي اتجاه كان، اذ تولدت في نفوسهم قناعات مبررة واخرى غير مبررة بأن جميع ما يقال لابد من ان يرضي جهة سياسية ويثير غضب الاخرى، وان الجهات الغاضبة لن تلجأ الى طرق سلمية في التعبير عن تذمرها ازاء ما قيل بشأنها.

هذه القناعات المبنية على الخوف ربما ساهم في اتساعها بالوسط الصحفي مجهولية القوى التي نالت من بعض منتسبيه، خاصة ان الاجراءات الحكومية عجزت عن تشخيص القائمين بها، وما زالت هذه القضايا حتى اللحظة مركونة في ادراج الجهات الامنية، وقد سجلت ضد مجهولين.

قاد ذلك بمجمله الى اتسام الاراء المنشورة بالعمومية والبعد عن تشخيص الظواهر السياسية والعنفية، التي وقفت حجر عثرة في طريق تقدم المشروع السياسي، كما انها ابتعدت ايضاً عن تحديد الجهات التي وقفت وراء هذه الظواهر خصوصاً عندما تكون تلك الجهات مسلحة او فاعلة على مستوى الشارع.

ان عدم تسمية الاشياء بأسمائها افقد الصحافة دورها الحقيقي في التحليل والتفسير واستعراض الاوجه المختلفة للاحداث والحراك السياسي فضلاً عن التقليل من امكانية الاستفادة من الصحافة في صناعة القرار السياسي، ذلك ان من مهمات الصحافة كما هو الحال بالنسبة لسائر وسائل الاعلام تنوير الناشطين السياسيين بأبعاد الحركة السياسية والاجتماعية وطبيعتهما، لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات الصائبة.

ان التخوف من ابداء الرأي السياسي دفع بالصحفيين الى الكتابة في موضوعات اقل اهمية، وجاء بعضها من النوع الذي "لا ينفع ولا يضر" وارادوا بذلك سد افواه ارباب العمل التي كثيرا ما تطالبهم بالاداء الفاعل من جانب، وتحاشي ردود فعل الجهات السياسية والعنيفة من جانب آخر، ذلك ان مثل هذه الموضوعات لا تثير اهتمام تلك الجهات طالما انها لا تتعرض بالانتقاد لحركتها، وبذا افتقدت اعمدة الرأي والمقالات الاراء الجريئة إلا في حدود ضيقة جداً، واقتصر الجريء منها على تلك الاراء التي تكتب عن بعد، بمعنى وجود اصحابها خارج حدود الوطن، وغالباً ما ترفض سياسات التحرير هذه المقالات لتعارضها مع قيم المجتمع، او ان المؤسسة ليست بالجرأة الكافية لنشر هذه المقالات، او لانطوائها على مضامين لم تأخذ حساسية الوضع السياسي العراقي بالحسبان، وكل ما عدا ذلك لا يعدو ان يكون حشواً وكلاماً فارغاً لا معنى له، لعدم مساسه بجوهر المشكلات التي يعانيها المواطنون، لا سيما المشكلات السياسية.

وقد استفادت بعض الجهات السياسية والعنفية من الحالات الصحفية الحالية، ذلك ان صورتها في انظار الرأي العام المحلي بقيت محافظة على ذات الملامح التي رسمتها قيادات تلك الجهات مع ان في الرأي الصحفي المكنون ما يمكنه في حالة النشر الجريء تغيير قناعات الرأي العام بتلك الجهات.

ان القناعات المتشكلة على اساس الخطاب السياسي الذي تنقله وسائل الاعلام على لسان الفاعلين السياسيين، تجانب الحقيقة في كثير من الاحيان، ما لم يتزامن مع الخطاب السياسي خطاب اعلامي تفسيري وتحليلي يتسم بالصدقية والمهنية والموضوعية.

وربما تعزى التخندقات الاجتماعية التي بدأت ملامحها تتشكل امام انظار الجميع الى اتساع مساحة الخطاب السياسي وانحسار الخطاب الاعلامي، ذلك ان من الخطاب السياسي ما ينطوي على اهداف ضيقة كتحشيد الرأي العام لصالح توجهات وبرامج بعينها، بمعنى انه خطاب نفعي قد يغلب المصلحة الحزبية على حساب المصلحة الوطنية مع ان الجميع يرفع شعارات الولاء والمشروع الوطنيين، بينما يراد بالخطاب الاعلامي المستقل تنوير الرأي العام بالحالة الوطنية، والمحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي والتصدي للتحديات التي تشكل خطراً على البلاد، وقد تكون المهمات المذكورة تشكل عبئاً ثقيلاً على وسائل الاعلام المستقلة، وتلك التي أُريد لها ان تكون وسائل اعلام للدولة وليس للحكومة، بسبب محدودية عددها قياساً للوسائل الاعلامية الحزبية والتي تمثل تيارات سياسية ودينية.

ان المشكلة الخطرة في الحالة الاعلامية العراقية، ان الجمهور يتعرض الى سيل عارم من الرسائل الاتصالية الحزبية، بينما لا يشكل ما تنتجه المؤسسات المستقلة شيئاً يذكر، واذا ما اخذنا بالحسبان ان ميلاً بنسب مختلفة الى هذه الجهة او تلك، جعل من المتعذر الجزم بوجود اعلام عراقي مستقل تماماً. ما ادى الى ان تكون مساحة التأثير لمصلحة الحالة الوطنية محدودة قياساً بتلك التي تبتغيها الرسائل الاعلامية الحزبية.

وهذا ما يفسر في جانب منه فتور رجع الصدى السياسي على الافكار والمشاريع الحاسمة، ومن امثلة ذلك عدم انشغال الرأي العام الواسع بما يناقشه البرلمان من مشاريع قوانين غاية في الاهمية لمستقبل العراق، واقتصار القلق على النخب من دون ان يكون محل اهتمام عموم الجمهور، وشكل ذلك خللاً مهماً في الاداء الاعلامي الذي يعد اشاعة الاهتمام بالقضايا المصيرية من وظائف وسائله الاساسية، ويقع ذلك تحديداً في منطقة الرأي السياسي من بين الفنون الاعلامية الاخرى كالخبر والتقرير.

ان وجود صحفيين مستقلين ومهنيين في واقع اعلامي غير مستقل، يعني تجنب ابداء الرأي، ذلك ان مثل هذه المؤسسات لن تسمح لصحفيين كهؤلاء بابداء اراء تتعارض مع توجهاتها السياسية، بما في ذلك التطرق الى موضوعات بعينها، لذلك ظلت مساحة الرأي مقتصرة على اولئك الذين يتبنون سياسات المؤسسة، فيما حيدت الكثير من الاسماء المشهود لها بالكفاءة ورجاحة الرأي، وبالمحصلة لم تشغل الاراء المساحات الصحفية المفترضة، بمعنى آخر ان المساحة لم تستثمر بكامل طاقاتها، وازاء ذلك برزت اسماء من الدرجة الثانية والثالثة اقتضت الحاجة الاستعانة بها لشغل الفراغ الحاصل، ولذلك تراجعت الأفكار واساليب الكتابة، وصارت الصحافة ميداناً للغث من الرسائل التي يمكن ملاحظتها من دون عناء.

ان الخوف المشروع الذي هيمن على غالبية الصحفيين، والقسر غير المباشر الذي تمارسه المؤسسات الصحفية لاجبارهم على ابداء الرأي في موضوعات لا تتفق مع ما يؤمنون به، دفع الكثير منهم الى الكتابة باسماء مستعارة، بل الى ترك العمل في مجال الاعلام او الانتقال الى مؤسسات ومناطق تعد اكثر أمناً واستقلالاً، بعد ان واجهوا صعوبة الحفاظ على سرية اسمائهم من التسرب الى الجهات التي كانت موضوعاً لكتاباتهم، وقد وصلتهم رسائل تهديد عديدة، كان لها تأثير كبير ليس على المهددين فحسب، بل طالت تأثيراتها غير المهددين ايضا، وبالتالي دفعت مساحات الرأي ثمن هذه الاجواء الساخنة.

واذا كانت الاجواء غير الآمنة تلقي بظلالها على بعض مفردات التغطيات الاعلامية فان تأثيراتها في مسألة ابداء الاراء تعد حاسمة.

وكما صنفت بعض المناطق بحسب هويتها الطائفية، صنفت ايضاً المؤسسات الاعلامية تبعاً لطائفة القائمين عليها، حتى ان كان خطابها بعيداً عن الطائفية، وطال هذا التصنيف العاملين فيها، وهكذا حسبوا على هذه الطائفة او تلك بصرف النظر عن مضامين الاراء التي يبدونها، وعليه صار بعضهم هدفاً للجهات المناوئة لتلك المؤسسة، فضلاً عن تصورهم بأنهم اصبحوا هكذا ايضاً. هذه الظنون والهواجس حملت الصحفيين الى الاكتفاء بالعمل الصحفي الروتيني، والابتعاد عن كتابة مقالات الرأي.

الى ذلك ما عادت الشهرة التي يمكن الحصول عليها من مجمل العمل الاعلامي، وبخاصة كتابة المقالات والاعمدة تثير اهتمام الصحفيين، بل انهم قاطعوا كل ما من شأنه لفت الانظار اليهم لان في ذلك مخاطر تطول حياتهم، لذا تجنب الكثير ان لم يكن الاغلب ابداء الاراء عبر الوسائل الاعلامية وبشكل خاص المرئية منها، لكي لا تترسخ صورته او اسمه لدى الجماعات العنفية.

وبذلك أُقتحم آخر حصن من حصون الصحافة الذي كانت تستعين به لادامة منافستها مع الفضائيات والانترنيت، لانها ما عادت منافساً فاعلاً على مستوى الوظيفة الاخبارية، لذلك حاولت اعادة النظر بوظائفها، لتجد في وظيفة الايضاح والتفسير والتحليل وابداء الاراء في الوقائع ما يجعلها تحافظ على ديمومتها من التلاشي، سيما ان مؤشرات مستوى المقروئية بدت كثير قلقها ولا سيما في بلدان العالم الثالث.

النشاطات العسكرية في الشرق الاوسط والتلوث البيئي

د. عماد علو
اكاديمي

المقدمة

مازال الجدل الأكاديمي والحزبي والانتخابي في الشرق الاوسط بعيدا عن اثارة وتوجيه الانظار الى خطورة التلوث البيئي الذي تسببت به مخلفات النشاطات العسكرية المكثفة التي جرت في العقود الثلاثة الماضية في الشرق الاوسط. صحيح أن الخط البياني لهذا التلوث يتصاعد، جوا وبرا وبحرا، شاملا الهواء والتربة والمياه السطحية والجوفية، ولكن الإجراءات التي توانت معظم حكومات المنطقة على اتخاذها لتطويق ما يمكن من آثار هذا التلوث على الإنسان وسائر الكائنات الحية والمناخ والبيئة عموما، وخاصة الأمطار الحمضية والدفيئة ما زالت لاتتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن ان تشهدها منطقة الشرق الاوسط نتيجة مخلفات النشاطات العسكرية المكثفة في الشرق الاوسط التي اشرنا اليها. حيث كانت هذه الإجراءات تصطدم أحيانا باعتبارات واحتياجات الأمن القومي وفق احتمالات المواجهة بين العرب واسرائيل من ناحية، وبمصالح دول الجوار الاقليمي و الدول الكبرى من ناحية ثانية، وبتدني التزام بعض الدول أو تهربها من تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من ناحية ثالثة.

ما مخلفات النشاطات العسكرية؟ الذي نقصده بمخلفات النشاطات العسكرية في الشرق الاوسط هي جميع المخلفات الناجمة عن الحروب والعمليات العسكرية والتجارب العسكرية والمناورات بالذخيرة الحية والانشطة والفعاليات الصناعية الحربية التي جرت او مازالت تجري في منطقة الشرق الاوسط. والحروب التي جرت في المنطقة منذ ثلاثة عقود شملت الحروب العربية- الاسرائيلية والحرب العراقية- الايرانية والحرب في افغانستان وحرب الخليج الثانية عام١٩٩١ والحروب الامريكية لاحتلال افغانستان والعراق، والعمليات العسكرية التي مازالت تنفذها القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها لادامة احتلالها للعراق وافغانستان. كذلك التجارب العسكرية والنووية المختلفة التي تجريها دول المنطقة مثل الهند وباكستان واسرائيل واخيرا" ايران وتركيا. وقد نجم عن النشاطات العسكرية في الشرق الاوسط انواع مختلفة من المخلفات تركت نتائج كارثية على البيئة والانسان والحيوان في مناطق مختلفة من الشرق الاوسط قد لاتكون حدثت فيها نشاطات عسكرية اصلا". ويمكننا تقسيم مخلفات النشاطات العسكرية الى عدة انواع. فبحسب تاثير تلك المخلفات يمكن تقسيمها الى:

١- مخلفات ذات تأثير مباشر: حيث تسبب تاثيرا" مباشرا" على البيئة وصحة الانسان والنباتات والحيوان مثل حقول الالغام، القنابل غير المنفلقة، بقايا الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية والذخائر المشعة مثل اليورانيوم المستنفد وغيرها.

٢- مخلفات ذات تأثير غير مباشر: وهي التي ينجم عنها تاثيرات على المدى الطويل على البيئة والصحة العامة والثروتين الحيوانية والنباتية وهذا النوع تسببه العمليات العسكرية التي تستهدف البنى التحتية ذات العلاقة بالبيئة والصحة مثل منظومات الصرف الصحي ومحطات الماء والكهرباء وشبكة المواصلات البرية والمعامل ومراكز الابحاث والجامعات والمعاهد والمدارس..الخ.

كما يمكننا تقسيم مخلفات النشاطات العسكرية بحسب انواعها الى مايلي:

❖ مخلفات كيمياوية ذات درجات سمية متفاوتة، سواء الناجمة عن استخدام الاسلحة الكيمياوية او التقليدية ضد اهداف ينجم عنها مخلفات كيمياوية ضارة او سامة، او ماينجم عن تجارب الاسلحة او مخلفات الآليات والطائرات والسفن العسكرية.

❖ مخلفات بيولوجية قد تنجم عن استخدام الاسلحة البيولوجية او مخلفات القواعد العسكرية والمختبرات والتجارب العسكرية المختلفة.

❖ مخلفات نووية مشعة نتيجة الاستخدام المباشر للاسلحة النووية او لأسلحة تدخل في صناعتها مواد مشعة

الانموذج العراقي

يعتبر العراق اليوم أنموذجا" مثاليا للتلوث البيئي في الشرق الاوسط والذي سببته مخلفات الانشطة العسكرية. اضافة الى التلوث البيئي الذي سببته مخلفات الانشطة العسكرية ابان الحرب العراقية- الايرانية حيث استخدمت فيها مختلف انواع الاسلحة وبضمنها الاسلحة الكيمياوية من قبل الطرفين المتحاربين. ثم تفاقم الأمر أكثر في أثناء حرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق في مطلع عام ١٩٩١، حيث كانت الدعاية الغربية تروج لمخاطر داهمة وشيكة لاستخدام عراقي مؤكد لأسلحة كيماوية وجرثومية، الا ان العراق لم يستخدم أيا من تلك الأسلحة، بينما استخدمت القوات الأمريكية أسلحة وذخائر يدخل اليورانيوم المستنفد في صنعها، إضافة إلى أسلحة وذخائر أخرى محظورة دوليا، مما ضاعف أعداد القتلى والمصابين العراقيين- وخاصة المدنيين- ثم لم يلبث أن ظهر مدى خطورة هذه الأسلحة والذخائر على الجنود الأمريكيين أنفسهم ممن استعملوها، وكذلك على حلفائهم من جنود بريطانيين وسواهم، إذ مات أو أصيب نحو مئة وثلاثين ألف جندي أمريكي وبريطاني، من أصل سبعمئة ألف جندي شنوا تلك الحرب، بأمراض غامضة، مثلما عرف لاحقا ب (أعراض حرب الخليج) او (لعنة العراق). تفاقم الأمر أكثر مع استمرار التلوث الناجم عن تلك الأسلحة والذخائر، التي استخدم المزيد منها في العمليات العسكرية الأمريكية- البريطانية ضد العراق في سنوات محاصرته، وصولا إلى غزوه واحتلاله عسكريا بالكامل عام ٢٠٠٣، وما أعقب ذلك من عمليات عسكرية مختلفة مازالت تستخدم فيها مختلف انواع الاسلحة والذخائر لغرض ادامة الموقف القتالي لقوات الاحتلال في العراق..

نتائج التلوث البيئي في العراق

لم تسمح القوات الامريكية او البريطانية المحتلة بنشر اي تقارير عن حجم التلوث البيئي الناجم عن مخلفات الفعاليات العسكرية التي شنتها لاحتلال العراق او تلك التي مازالت تشنها منذ نيسان ٢٠٠٣,. ولم يتحرك بشكل فعلي لحد الان اي من أنصار البيئة والمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالصحة والسلامة العامة ضد كافة النشاطات المدنية والعسكرية التي تسبب التلوث الإشعاعي والكيماوي والبيولوجي والتي نجمت عن مخلفات النشاطات العسكرية المكثفة في العراق خاصة و الشرق الاوسط بشكل عام نتيجة هذا التواجد العسكري الضخم في المنطقة وكثافة الفعاليات والنشاطات العسكرية التي تجري في المنطقة وتستخدم فيها اسلحة محرمة دوليا يدخل في تصنيعها ذخائر مشعة، اذ ان الخطر لم يعد يقتصر على الإصابات المباشرة، وإنما ثبت أن آثاره المدمرة تنتقل عبر الأجيال على شكل مواليد مشوهين، وإصابات بقصور في الوظائف العضوية أو العقلية، وأمراض سرطانية معقدة، وأمراض وراثية ومعدية خطيرة وهذا ما ظهر بشكل جلي وواضح في العراق. ولقد تثبتت دراسة ميدانية أجراها المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم، وهو مركز علمي دولي مستقل، من وجود تلوث إشعاعي خطير جدا في عشر مدن في وسط العراق وجنوبه ووصلت تأثيراته الى بعض دول الخليج مثل الكويت وشمال المملكة العربية السعودية. وقد تجاوز هذا التلوث الحد الأقصى المسموح به عالميا بمئات الأضعاف.وقد أجرى الدراسة التي نشرت في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ٢٠٠٥ فريق برئاسة العالم الأمريكي (آساف دوراكوفيش)، بالتعاون مع العالم الألماني (سيغفرت هورست غونتر) والباحث العراقي(محمد الشيخلي) والباحث الكندي (تيد ويمان). كما سبق ان أكد تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤرخ في ٢٠-١٠-٢٠٠٣، لكنه لم ينشر سوى يوم ٧-١-٢٠٠٥، أن الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق تسببت بمشكلات بيئية بالغة الخطورة، وخاص بسبب استخدام اليورانيوم المنضب في العمليات الحربية وقد أكد التقرير أن العمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية في العراق قد أدت إلى تفاقم مشكلات بيئية يتعاظم خطرها يوما بعد يوم، وأوجدت ضغطا هائلا على البيئة وعلى المجتمع في العراق. كذلك فإن الحرائق في المنشآت النفطية والصناعية وأنابيب نقل النفط والغاز أدت إلى إطلاق كميات هائلة من الغازات التي تؤذي البشر والحيوانات والنباتات. كما أن احتراق ثلاثمئة وخمسين ألف طن من الكبريت الصافي والخام بالقرب من الموصل تسبب في انتشار الغازات والأبخرة السامة المشبعة بالكبريت إلى سورية وتركيا وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية!

نتائج التلوث البيئي في لبنان وفلسطين

وللبنان وفلسطين حصة من التلوث البيئي الناجم عن مخلفات العمليات العسكرية الاسرائيلية في كل من لبنان وفلسطين. فقد اعترف ناطق عسكري إسرائيلي لصحيفة يديعوت أحرونوت في بأن الجيش الإسرئيلي يستخدم قذائف أمريكية الصنع تحتوي عل يورانيوم مستنفد، وأنه قد أطلق عددا من تلك القذائف مثلا في العام ١٩٨٥م ضد مجموعة فلسطينية في جنوب لبنان، كما أن قوات البحرية الإسرائيلية تستخدم مثل هذه القذائف بكثرة، وقد أطلقت سفنها العديد منها ضد مجموعات لبنانية في جنوب لبنان وقد تاكد ايضا ان القوات الاسرائيلية استخدمت في حربها ضد حزب الله اللبناني قنابل عنقودية ومسمارية وانشطارية وأسلحة محرمة أخرى في جنوب لبنان وعلى الرغم من طي ملفات هذه الجرائم بضغوط أمريكية، فإن خطر النفايات وقذائف اليورانيوم المستنفد الاسرائيلية لازالت تشكل خطرا على سكان جنوب لبنان. وتم تسجيل إصابة ثلاثين من أصل مئتي لبناني يقطنون قرية زوطر الجنوبية القريبة من قلعة الشقيف بأمراض سرطانية، كذلك ارتفعت نسبة التشوهات الخلقية بين المواليد الجدد ارتفاعا كبيرا"، مما عزز ترجيح الأطباء والخبراء بأن هذه الإصابات السرطانية مرتبطة بكثافة القصف الاسرائيلي لتلك المنطقة بقذائف اليورانيوم المستنفد. وهذا الاسلوب في الفعاليات العسكرية اتبع ايضا في العراق من قبل القوات الامريكية التي لاتختلف في عقيدتها العسكرية واساليب قتالها كثيرا" عن القوات الاسرائيلية. وقد اعترفت دراسة إسرائيلية صدرت يوم ١٨- ٥- ٢٠٠٥ عن معهد الشؤون العامة لمحاربة الانتهاكات في المناطق الفلسطينية بعنوان "نفايات في المناطق الفلسطينية "بدفن النفايات النووية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧, وقد أكدت الدراسة التي وضعها عدد من كبار خبراء البيئة الإسرائيليين أن السلطات الإسرائيلية تدفن نحو ثمانين طنا من النفايات النووية والكيماوية شديدة الخطورة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة قرب المدن الكبرى مثل نابلس والخليل وغزة. ويعتقد العديد من علماء الجيولوجيا ان التجارب النووية التي تجريها اسرائيل تحت الارض في صحراء النقب ربما تكون وراء الزلازل التي ضربت الاراضي المصرية وشمال المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية.

الخاتمة

لقد أنذرت دراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تفاقم الكارثة البيئية والصحية الناجمة عن مخلفات النشاطات العسكرية والحروب في فلسطين والعراق ومناطق أخرى ساخنة (صحيفة تشرين، دمشق، ٢٧-٩-٢٠٠٥، ص ١٠) وهي مخاطر تتجاوز البلدان التي تقع العمليات الحربية على أرضها وفي أجوائها ومياهها إلى مجتمعات وأراضي ومياه وأجواء البلدان المجاورة، وبلدان بعيدة كذلك أحيانا.ولم تتخذ اجراءات جدية من قبل حكومات الشرق الاوسط للتصدي لآثار هذا التلوث البيئي الخطر. ويبدو ان الجدل الدائر حول الملف النووي الايراني قد ابتعد عن تسليط الاضواء على المخاطر البيئية المحتملة في حالة تعرض المفاعلات النووية الايرانية لاي ضربات عسكرية محتملة من قبل القوات الامريكية او الاسرائيلية. الا ان عددا" من الاكاديميين يعتقدون ان النشاط الزلزالي في ايران قد يتكفل بتعريض المنطقة لمخاطر التلوث البيئي نتيجة التسرب الاشعاعي من تلك المفاعلات (كما حدث للمفاعل النووي الياباني في آب الماضي نتيجة تعرضه لزلزال) قبل ان تقوم واشنطن وتل ابيب بتنفيذ تهديدها بضرب المنشآت النووية الايرانية!.

الدولة البوليسية .. وتحطيم المجتمع المدني العراقي

بُرهان شاوي
كاتب

في إلتفاتة فكرية دقيقة يكتب (نيكوس بولنتزاس) في كتابه (الفاشية والدكتاتورية) عن آلية عمل (الدولة الفاشية) قائلا(في الفترة الأولى من وجود الفاشية في السلطة، يهيمن الحزب الفاشي على فروع جهاز الدولة القمعي – الجيش، الأدارة، الشرطة، القضاء – برغم إستمرار وجود صراعات مهمة بينهما. وفي المرحلة الثانية من الفاشية المستقرة، يسيطر جهاز الدولة، الذي أُحسن تغييره، على الحزب الفاشي الذي يصبح تابعا له. ولا تتم سيطرة جهاز الدولة، في هذه المرحلة من الفاشية المستقرة، كيفما أتفق. بل يتم الأمر بوساطة إعادة تنظيم فروع جهاز الدولة: ويسيطر فرع خاص من جهاز الدولة القمعي على سائر الفروع وبالتالي على مجمل أجهزة الدولة، بما فيها الأجهزة الأدارية. هذا الفرع ليس الجيش ولا (البيروقراطية الادارية): انه البوليس السياسي. واذا كان صحيحا ان للبوليس دورا خاصا في انموذج دولة الاستثناء، فذلك لا يعني ان له الدور المسيطر. وحينما يضاف الى تعبير (البوليس) تعبير (السياسي)، فان ذلك لا يهدف الى الاشارة لأهمية القمع السياسي فحسب، وانما للتأكيد على الدور الايديولوجي البالغ الأهمية، العائد الى الفرع البوليسي لجهاز الدولة الفاشية).

ولو حاولنا تقريب هذا التوصيف من حال الدولة الفاشية في العراق في ظل سيطرة حزب البعث، لوجدنا في (بولنتزاس) مفكرا عراقيا، لدقة هذا التحليل لمجريات تطور العلاقة بين حزب البعث واجهزة الدولة العراقية، حيث تم تقريبا الغاء الحزب في الفترات الاخيرة وتعطيله، وصارت الدولة هي الحزب، والحزب هو الدولة، يتداخلان عبر أجهزة (البوليس السياسي)، وبالتعبير العراقي الدارج عبر (المنظمة الحزبية والمخابرات) الموجودة في كل دائرة ومصنع وجامعة ومسجد واتحاد ونقابة وجمعية، وفي الشارع والمقهى والمطعم والسينما ومحطات الباصات، وفي كل زاوية من زوايا المجتمع، بما في ذلك العائلة، ودور اللهو، والفنادق، ودور الدعارة السرية المنظمة.

ومن هنا فان مستقبل العراق الديمقراطي الجديد مرتبط بالاساس بتحطيم جهاز الدولة الفاشية ككل وليس اجهزة القمع المباشرة وحدها، واعادة بناء الدولة من جديد، وليس محاولة ترقيعها، وتطعيم السلطة الجديدة بوجوه مقنعة..!

إن الدولة الفاشية في العراق، كأية دولة فاشية عرفتها الشعوب الأخرى، حطمت كل مظاهر المجتمع المدني وجعلت من الأجهزة الأدارية والقضائية هياكل تنظيمية هزيلة فاقدة لمضمونها السياسي والاجتماعي وفاقدة لصدقيتها القانونية، لكنها تمادت أكثر من غيرها في (ابداع) اشكال جديدة من الأجهزة ذات الطابع الاجتماعي، فاقترحت أشكالا متخلفة تتناسب مع وعيها وثقافتها الهزيلة، التي ادت الى تحطيم بنية المجتمع المدني أكثر وتشويه منظومته القيمية والأخلاقية بشكل دنيء، عبر تحطيم الوحدات الاجتماعية، بدءا من العائلة مرورا بالقبيلة، حيث قام بـ(تعيين) رؤساء عشائر من أبناء العشائر، من التابعين له، متجاوزا الاعراف القبلية العراقية نفسها، زارعا الفرقة بين أبناء القبيلة نفسها، مذلا رؤساء العشائر من المسنين منهم، مهددا إياهم بالموت والمهانة والذل.

ووفقا للتوصيف الذي قدمه (بولنتزاس) عن إمكانية الخلاص وعدم الانزلاق في دائرة الشيطان، إستطاع الحزب الشيوعي العراقي ان ينقذ حاله وينفذ من عنق الزجاجة الضيق الذي وجد نفسه فيه (فلا يمكن لغير التنظيمات الثورية وتنظيمات الصراع الطبقي ان (تنجو) من شبكة اجهزة الدولة الأيديولوجية، فهي بحكم تنظيمها تخترق طوق أجهزة الدولة الأيديولوجية، متجنبة في الممارسة الانزلاق الدائم الذي يتربص بها من قبل شبكة الأجهزة تلك) كما يقول (بولنتزاس)، برغم ان الحزب اتخذ موقفه من النظام بعد ان خلف ما يقرب النصف مليون شخص من اعضائه واصدقائه وجماهيره عرضة لهوس الفاشية المجنون التي دخلت مرحلة جديدة بتسلم صدام حسين لقيادة الدولة العراقية، برغم ان هذه الصحوة كانت غالية ومكلفة. وبرغم ذلك، فقد كان لليساريين العراقيين وبعض المفكرين الليبراليين اجتهاداتهم المهمة في تشخيص نمط الدولة الفاشية في العراق باعتبارها دولة قد لا تنطبق عليها مواصفات الفاشية الأوروبية من الناحية الإقتصادية من حيث ان الفاشية هي هيمنة رأس المال في مرحلة من مراحل إنحطاط النظام الرأسمالي، إلا ان الدولة البعثية في العراق لم تبتعد كثيرا من حيث الممارسة من مواصفات الدولة الفاشية في عنفها وشراستها ووحشيتها في سحق الانسان، بل ان دولة البعث هي شكل مشوه للدولة الفاشية، حيث يتداخل الاستبداد الشرقي الهمجي مع أنساق الدولة الفاشية ذات الهياكل والاجهزة الحديثة. وحيث تتداخل عبادة الشخصية، وتمجيد القائد، بجبال من قصائد المديح ومقالات التبجيل والتنظير المفعم بروح الاسطورة وامجاد الماضي، وحيث تتحول المواهب الفنية والابداعية الى تهريج رخيص، وتوظيف تافه للمصالح الأنية، وحيث يتم إغتيال الأبداع باسم القائد والوطن والأمة، وحيث يتم إخصاء كل ما هو أصيل ومبدع في المجتمع ليبقى القائد الملهم هو الرجل الواحد الأوحد، حلم النساء، وفارس الأمة، المخلص والملهم، الأب والزوج، الحزب والدولة، الذي ترى صورته انى اتجهت، في الصحافة، والتلفزيون، والشوارع، وكتب الدراسة، وحتى في أثناء النوم.

ولكي لا (نرمز) كل الايديولوجية البعثية الفاشية في شخص صدام فقط، نؤكد ان (فاشية) البعث تجسدت من خلال ممارسته لكل اساليب الفاشية، بدءا من إعتماد الاغتيالات كمنهج واسلوب للوصول الى الاهداف، سواء إغتيالات المعارضين السياسيين لتوجهاته أو رفاق الدرب الدموي، أو ممارسة التعذيب للخصوم من اجل إجبارهم للتخلي عن معتقداتهم، ونشر الطائفية والمذهبية، وشراء الذمم، والرشوة للشخصيات ورجال الاعلام والسياسيين ممن لا يخضعون لسلطته الرسمية، مرورا بالاعدامات الدائمة والابادات الجماعية للقوميات والملل والمذاهب التي تهدد وجود الدكتاتور.. وانتهاء بتدجين المجتمع والثقافة والفكر.

ومن المؤكد ان(الدكتاتور) لم يقم بنفسه بكل هذه الجرائم، وانما اعتمد فيها على أجهزة المخابرات، واجهزة الحزب التي تخلت عن سمتها الحزبية وتحولت الى اجهزة بوليسية قمعية تجسد الممارسة الفعلية والواقعية للقمع.. فاين هؤلاء الذين كانوا يقومون بعمليات الاعدام، والتعذيب والاغتصاب، وشراء الذمم، وكتابة التقارير السرية التي كانت تؤدي بالمواطن العراقي الى التهلكة او الى المقابر الجماعية، واين كتاب الخطب الطنانة الرنانة، والافتتاحيات والدراسات الضدة والبحوث العميقة حول فكر القائد الضرورة..؟؟؟

إنهم الآلآف الذين تسربوا كالهواء، واختفوا كالأشباح، ليلقوا بكل وزرهم على حفنة من القتلة المعروفين للقاصي والداني..بل قد تسلل المئات والالاف من المتمكنين ماليا وسياسيا ونفوذا منهم الى المنافي، ليشكلوا الجمعيات والأحزاب، وليرتدوا القمصان الجديدة، قمصان الديمقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني، لكنهم لم يستطيعوا ان يخفوا جلدهم الحقيقي، فمع اول إمتحان حقيقي لصدقية العراق الجديد، الا وهي مسالة الفيدرالية للشعب الكوردي في العراق، والتي أقرتها جميع الأحزاب العراقية المناهضة للدكتاتورية، بدءا من مؤتمر لندن، وانتهاء بمؤتمر صلاح الدين، حتى كشف هؤلاء عن جلودهم ووجوههم الحقيقية البعثية القبيحة، فلا ديمقراطية ولا حقوق الانسان ولا دعاوى المجتمع المدني، وليس هذا الأمر بغريب فهم ابناء الدولة الفاشية..!

إن العراق، ومعظم دول الشرق الأوسط، لم تعرف للأسف اي شكل من أشكال الديمقراطية السياسية، اوالحرية الفكرية، بل حتى داخل الأحزاب التي تناضل من اجل الحرية كانت الهيمنة الايديولوجية هي الطاغية فيها. وما ان جاءت ثورة تموز حتى إختفت تلك الأشكال من الحياة الحزبية الديمقراطية والليبرالية في المجتمع العراقي التي كانت شائعة في العهد الملكي، فلا الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، ولا حزب الاستقلال، ولا اي شكل وسطي أو ليبرالي في الحياة السياسية التي تطرف الصراع فيها بشكل حاد، فتوزعت كما هو الأمر في معظم البلاد العربية ما بين القوميين والشيوعيين والاسلاميين..!

ولو كانت هناك حياة برلمانية سليمة، وجو ديمقراطي صحيح وصحي، لكانت امام الانسان العراقي خيارات غير تلك الموجودة، فكثير من الديمقراطيين العراقيين واليساريين لم يجدوا امامهم اي تنظيم دموقراطي او حتى اشتراكي ديموقراطي، فكان اصطفافهم الطبيعي مع الحزب الشيوعي العراقي، وكذا الأمر مع الحركة القومية، العربية والكوردية، والأمر نفسه مع التيارات الدينية، وربما الأمر مع التيار الأخير مختلف نوعا ما في العراق، من حيث انه لم يكن طرفا في الصراع على السلطة، ولا في التحالفات السياسية، الا بعد انتصار الثورة الاسلامية في العراق، واتفاق جميع القوى الوطنية على اسقاط النظام الدكتاتوري في العراق، برغم ان للحركة الدينية في العراق وزنا سياسيا وروحيا لا يستهان به.

إلا ان المنفى منح السياسيين العراقيين حرية الاختيار، بمعنى ان (معظم) السياسيين من اعضاء الاحزاب الوطنية، حينما خرجوا الى المنافي، لا سيما في المنافي الأوروبية، تعرفوا على طبيعة الانظمة الديموقراطية في الغرب، وطبيعة حواراتها وتداولها للسلطة، وتقبلها للنقد، وللرأي الآخر، فتأثروا بها، وبدأوا يعيدون صياغة مفاهيمهم السياسية وفق تركيبة المجتمع العراقي، فبرزت بعض المنظمات الديموقراطية، والتجمعات الثقافية وتنظيمات حقوق الانسان، ونشأ تيار ليبرالي، لاحزبي، عريض جدا، تيار يتألف في معظمه من الذين تركوا الحزب الشيوعي او من اصدقائه المقربين، او من الذين استطاعوا ان ينقذوا انفسهم من براثن حزب البعث قبل ان تزهق ارواحهم، فاخذوا يتنفسون هواء نقيا في المنفى..بمعنى من المعاني، ان الحركة الديموقراطية في العراق لم تتبلور بعد بحيث يمكن لها ان تكون فاعلة ومؤثرة في توجه المجتمع العراقي، لا سيما انه مصاب بالتدرن الرئوي السياسي البعثي الذي ليس من السهولة الشفاء منه..! مثلما هي نفسها لم تدخل معترك الصراع السياسي من أجل تجريب ذاتها، والتاكد من مصداق تمسكها بخيار الديمقراطية والليبرالية، فكل شيء حتى الان مجرد كلام، وبيانات، وكلام معقول، علما ان بعض هذه التجمعات كشف بسرعة عن زيفه في تمسكه بخيار الدي